

شاهد|| بعد "تنظيم الكاتل والغلايات"... حكومة السيسي تطارد شاشات البلاي ستيشن" وتتكذ على المصريين!!



الأربعاء 8 أبريل 2026 08:00 م

أعاد الفيديو المتداول عن مصادرة شاشات من محل بلاي ستيشن بسبب عدم الغلق بعد التاسعة مساء فتح واحد من أكثر الأسئلة استفزازًا في العلاقة بين السلطة وصغار أصحاب المحال في مصر المشهد الذي نشره حساب مزيد نيوز لم يُقرأ باعتباره مجرد تنفيذ لقرار إداري خاص بترشيد الكهرباء، بل باعتباره صورة مكثفة لطريقة إدارة الأزمة من أعلى إلى أسفل، حيث يظهر رجال أمن وهم يرفعون الشاشات من محل صغير بدل الاكتفاء بتحريم مخالفة أو تطبيق غرامة. هذا الفارق هو الذي أشعل الغضب، لأن الدولة التي تقول إنها تطبق إجراء مؤقتًا لتخفيف الضغط على الطاقة بدت في الفيديو وكأنها تمارس سلطة المصادرة على رزق محدود تحت لافتة الانضباط وفي بلد تتأكل فيه دخول الناس وتزداد فيه كلفة التشغيل والإيجارات والرسوم، لم يعد من السهل تمرير هذا المشهد باعتباره إجراءً روتينيًا، بل صار مادة مباشرة للسخرية والغضب والاحتجاج على ما اعتبره كثيرون تعديًا على الضعفاء لا تنفيذًا محايدًا للقانون.

هذه الحساسية لم تأت من فراغ، لأن الحكومة كانت قد فرضت بالفعل إغلاقًا مبكرًا للمحال والمطاعم والمقاهي عند التاسعة مساء لمدة شهر بدءًا من 28 مارس، وقدمت القرار باعتباره إجراءً استثنائيًا لتقليل استهلاك الطاقة تحت ضغط الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران وارتفاع فاتورة الوقود، مع تطبيق تدريجي للعقوبات يبدأ بالإبلاغ ثم المخالفة والغرامة ثم الغلق الإداري وتشجيع المكان عند التكرار. لكن الفيديو المتداول عن رفع الشاشات فتح سؤالًا آخر، وهو لماذا انتقل التنفيذ من منطقتي الغرامة والإغلاق الإداري إلى منطقتي الاستيلاء على أجهزة المحل نفسها. ومن هنا خرجت التعليقات لا لتناقش فقط حق الدولة في تحديد مواعيد الغلق، بل لتناقش حدود سلطتها في التنفيذ، ولماذا تتشدد مع محل ألعاب صغير بينما تبدو أكثر تساهلًا مع جهات أكبر وأقوى. هذه النقطة بالذات هي التي صنعت موضوع السوشيال، لا مجرد قرار الغلق وحده.

الفيديو فجر السؤال من حقه يغلق المحل أم يرفع الشاشات

ثم بدأ الغضب من الفيديو الذي نشره حساب مزيد نيوز، لأن المشهد لم يعرض مجرد تنبيه أو تحرير محض، بل أظهر رجال أمن وهم يرفعون شاشات بلاي ستيشن من محل صغير بحجة عدم الغلق بعد الساعة 9 مساءً. هذا التفصيل هو الذي نقل الواقعة من مخالفة إدارية عادية إلى قضية تمس حدود السلطة في التعامل مع ممتلكات الناس.

"ارفع الشاشات بلا.. لحظة ضبط بلايستيشن مخالف يعمل بعد الساعة 9 #مزيد pic.twitter.com/vhU173nVVo
— مزيد - April 5, 2026 (@MazidNews)

وبعد انتشار الفيديو مباشرة، جاء تعليق خالد في صيغة قانونية شعبية واضحة، إذ سأل بأي حق تُرفع الشاشات أصلًا ما دام الحديث الرسمي كان عن غرامة. هذا السؤال لم يكن انفعالًا عابرًا، لأنه لامس جوهر الواقعة من أول لحظة، وهو الفرق بين عقوبة منصوص عليها إداريًا وبين مصادرة أدوات العمل من دون مسار قضائي ظاهر.

وبأي حق ترفع الشاشات باظلمة انتو مش قولتو غرامة
— خالد (@aly54170079) April 5, 2026

كما صاغ بيومي الاعتراض نفسه بلغة أقرب إلى المرافعة، حين قال إن أقصى ما يملكه القائم بالتنفيذ هو تحرير محضر مخالفة لتفصل فيه جهة قضائية، لا رفع الأجهزة من المحل، وسأل لماذا يجري التعامل مع شاشة ألعاب كأنها مضبوطات جنائية؟ هذا التعليق وسع الاعتراض من مستوى الغضب إلى مستوى المشروعية والإجراءات

هل من حقه رفع الأجهزة؟

يعني لو محل ملابس مثلا هيشيل المعروضات ؟ حقه انه يحزر محضرمخالفة فقط لا اكثر ولا اقل وتبقى قضية ينظر فيها القضاء ونص القانون نفسه لم تحدد فيه عقوبه يبقى ايه ال يحصل دا ؟

— Baiumie | مصمم جرافيك (@April_5, 2026) Baiumie

وفي تأصيل قانوني أوسع، يتمسك المحامي الحقوقي نجاد البرعي في مرافعاته بمبدأ دستوري واضح يقول إن العقوبة لا توقع إلا بحكم قضائي، وإن الشرعية تفترض تحديد الجزاء وضبط حدوده مسبقاً قيمة هذا الاستدعاء هنا أنه يضع سؤال مصادرة الشاشات في مكانه الصحيح، لأن الخلاف لم يعد على مواعيد الغلق وحدها، بل على حدود العقاب نفسه

السوشيال سخر من التنفيذ لأنه رأى استقواء على الغلابة لا حماية للقانون

ثم انتقلت الواقعة من الجدل القانوني إلى السخرية السياسية، حين كتب عمر نوه أن المشهد كان سيختلف لو كان المكان تابعاً لجهة أقوى، في إشارة مباشرة إلى ازدواج المعايير هذا التعليق لخص شعوراً واسعاً بأن الدولة لا تختبر قوتها إلا على أصحاب المحال الصغيرة، بينما تتراجع أمام شبكات النفوذ التي لا تُمس بسهولة

لو المكان تبع حد فى الجيش ...كان اداهم بالجزمه

— عمر (@omar_youse31215) April 6, 2026

وبعد هذا المعنى، جاء تعليق أحمد أكثر مباشرة حين دعا القائمين على الحملة إلى الذهاب لمن سماهم سارقي البلد بدل التشدد مع الغلابة هذه العبارة حولت الواقعة من شكوى على تجاوز ميداني إلى اتهام سياسي أوسع، لأن صاحب التعليق رأى أن اختيار الهدف نفسه يفضح طبيعة السلطة أكثر مما يثبت هيبة القانون

روحوا شوفوا الحرامية ..

الي سارقين البلد

ما بتتشطروا ع الغلابة كده

— ahmed elshemy (@ahmedel36376111) April 5, 2026

كما وسع مودي الغضب إلى ملف أمني كامل، حين قال إن القبض على تجار المخدرات والحرامية والبلطجية كان أولى من مطاردة أصحاب المحال تحت عنوان ترشيد الكهرباء، ووصف الحملة بأنها باب جديد لخراب البيوت هذا الرد لم يناقش فقط مشروعية المصادرة، بل شكك في ترتيب أولويات الدولة نفسها في استخدام قوتها

والله لو بتلفوا وبتقبضوا علي تجار المخدرات

ولا الحرامية ولا البلطجية

كان زمان مصر اتصلح حالها

لكن الظاهر موضوع ترشيد الكهرباء ده

سبويه لكلاّب العسكر

خراب بيوت من كل ناحيه

— Mody (@mody75288) April 5, 2026

وفي الاتجاه نفسه، كتب عمر آخر أن السلطة لا تقترب من منشآت القوات المسلحة أو العاصمة الإدارية المضيئة طوال الوقت، ثم سأل على من تجري ممارسة الشدة فعلاً أهمية هذا التعليق أنه ربط بين الفيديو وبين استثناءات القوة والامتياز، ولذلك لم يعد يرى في التنفيذ عدالة عامة بل تطبيقاً انتقائياً على الحلقة الأضعف

انتم بتتعاطوا ايه بالظبط

طب ما تروحوا لأنظمة القوات المسلحة واقفلوها ولا منتعجات الجيش ولا العاصمة الإدارية اللي منوة ٢٤ ساعة

جايبين علي مين

حسبنا الله

— Amr-Amr 22 (@7adret_almo7trm) April 6, 2026

وفي هذا الإطار، قال الخبير الاقتصادي مدحت نافع إن قرارات الإغلاق المبكر قد تخفف استهلاك الطاقة على المدى القصير لكنها تحمل تبعات سلبية على النشاط الاقتصادي وقد تقود إلى تباطؤ واضح لأن الاقتصاد المصري يعتمد بدرجة كبيرة على الاستهلاك والحركة اليومية هذا التقدير يفسر لماذا قرأ كثيرون فيديو المصادرة باعتباره ضغماً إضافياً على نشاط صغير أصلاً تحت الخطر

حتى من طلبوا الانضباط رأوا المأزق بينما دافع آخرون عن صاحب المحل تحت ضغط الإيجار

ثم ظهر على السوشيال اتجاه لم يبرئ السلطة لكنه دعا أصحاب المحال إلى تجنب الصدام، كما فعلت أناس التي هاجمت الحكومة والمسؤولين، لكنها قالت في الوقت نفسه إن صاحب المحل كان عليه أن يغلق في الوقت المحدد ما دام ميزان القوة مختلاً والقضاء ليس في صف الضعفاء □ هذا الموقف لم يدافع عن الإجراء بل دعا إلى اتقاء بطشه □

بعيد عن الحكومة المعرصة والمسؤولين الحراميه اش يخلي صاحب محل زي دا مايسمع الكلام ويقفل إذا كان خصمك القاضي من تقاضي خلاص مشي حالك الموت مع الجماعة رحمه قفل في الوقت المحدد وروح يخني
— ANAS (@z1P22) April 5, 2026

وبعد هذا الطرح، جاء محمد ليركز على الواقع الاقتصادي للمحل نفسه، إذ قال إن ساعات المساء هي وقت الذروة الحقيقي لمحل البلدي ستيشن لأن الناس تكون في العمل أو المدارس نهارًا، وإن صاحب المحل لديه إيجار ورسوم والتزامات تجعله يتحاييل على الوقت حتى يغطي مصروفاته □ هذا التعليق نقل النقاش إلى معيشة صاحب النشاط لا إلى القانون المجرد فقط □

محل لعب بلاستيشن هذا وقت الذروة عنده، الناس في العمل والمدارس في النهار والمساء يجوه

وفي الأخير مسكين عنده ايجار ورسوم فلا بد يتحاييل عشان يقدر يغطي التزاماته
— Mo7ammed (@Mo7ammedSaiff8) April 6, 2026

كما جاءت مريم بصيغة ساخرة قصيرة قالت فيها "فتشني يا باشا فتشني" ثم "اتفضل ايدي كلبشني"، وهي صياغة بدت وكأنها تختصر شعورًا عامًا بأن السلطة تتعامل مع المخالفة الإدارية كما لو كانت جريمة كبرى تستدعي استعراضًا زائدًا للقوة □ هذه السخرية لم تطف واقعة جديدة، لكنها لخصت المزاج الشعبي الذي خلفه الفيديو □

فتشني ياباشا فتشني
اتفضل ايدي كلبشني
— مريمه (@Dixixe) April 5, 2026

وفي المقابل، ربح الخبير الاقتصادي هاني توفيق أصلًا بقرار تكبير الإغلاق ووصفه بأنه قرار محترم يتناسب مع ضرورات التقشف وظروف المنطقة □ لكن هذا الموقف نفسه يزيد الإحراج في واقعة محل البلدي ستيشن، لأن تأييد قرار الغلق لا يعني تلقائيًا تأييد رفع الشاشات من محل صغير، خصوصًا مع وجود مراحل معلنة للعقوبات تبدأ بالإنذار ثم الغرامة ثم الغلق الإداري □

وأخيرًا، لا تبدو هذه الواقعة مجرد فيديو عابر عن محل لم يغلق في موعده، لأن الجدل الذي تبعه كشف ثلاثة أمور في وقت واحد □ الأول أن قرار الغلق نفسه صار عبئًا ثقيلًا على أنشطة تعتمد على ساعات المساء □ والثاني أن التنفيذ الانتقائي يفقد القرار ما تبقى له من مشروعية □ والثالث أن مصادرة أدوات العمل من محل صغير تخلق غضبًا أكبر من المخالفة التي تزعم الدولة أنها تعالجها □ وبين سؤال خالد القانوني، وسخرية عمر ومريم، وغضب أحمد ومودي، ودفاع محمد عن صاحب المحل، بدا المشهد أوضح من أي بيان رسمي □ الدولة تقول إنها تريد ترشيد الكهرباء، لكن السوشيال رأى في الفيديو ترشيحًا للضعفاء فقط، وعقابًا يتجاوز المحضر إلى الرزق نفسه □